أزمة النظام الإقليمي العربي بين الإصلاحات الداخلية والتدخلات الخارجية

صبيحة كاظم داود
الجامعة المستنصرية - كلية الصيدلة

ملخص

يمر النظام السياسي العربي بلحظة بالغة الدقة من الاضطراب والشقاق و الخلافات بين عدد لا يحصى من مكوناته وأجزائه بسبب المعاناة التي تعرض لها ويتعرض لها الان من الاضطرابات الداخلية نتيجة لعدم وجود علاقات التماسك داخليا - والثقافية والتاريخية و عدم التفاعل بين هذه المكونات بحيث أصبح التركيز على السياسات و المصالح درجة غير مسبوقة ، وانخفاض العمل العربي المشترك إلى الحد الأدنى ، و بدأ التركيز على مصلحة الأنظمة الخاصة .

وهذا هو فيما يتعلق بما يعانيه داخليا ، ولكن خارجيا النظام الإقليمي العربي هو الغائب الأكبر في التأثير على القرارات الدولية بسبب المجاملات التي نفذت على حساب الأسباب ، التي جاءت من باب المجاملة والتنازلات نتيجة لكونها تحت السيطرة الكاملة للقوى الإقليمية والمنظمات الدولية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ،ومن قبل المملكة المتحدة و حلفائها.

النظام العربي ، على الصعيدين الإقليمي والداخلي تشهد تنقلا كبيرا ومثيرا للإعجاب ، ونتيجة للضغوط الداخلية والخارجية ، والعديد من التحديات و التغيرات السريعة ، والتي كشفت عن فشل الأنظمة العربية في إدارة الأزمات السياسية الداخلية والخارجية. من ناحية أخرى طموح كل الشعب العربي ، ونأمل من النظام الإقليمي العربي الارتفاع إلى المستوى الذي يحقق للعرب ذاته ، بعيدا عن كل مصلحة ذاتية أو شخصية ، وهذا يتطلب العمل الجاد و إصلاح الخلل داخل النظام نفسه , بدون غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وما حدث في تونس الشقيقة من إسقاط النظام ، و ما اعقبه في مصر ، و ردة فعل الجماهير العربية في معظم الدوائر الانتخابية ليست سوى إرادة واضحة وقوية للتخلي عن النظام السياسي الليبي ، اذا ما بلغ السيل الزبى .

The crisis of the Arab regional system between internal reforms and external interventions

Sabeha Kadhum Dawood
Al-Mustansiriya University / College of Pharmacy

Abstract

Passes the Arab order moment political precision of disruption and discord and differences of countless between its components and its parts because of the suffering he endured and the suffering now from internal disturbances as a result of lack of cohesion relations intra-and cultural, historical and lack of interaction between these components so that became the focus of the policies and interests is an unprecedented degree , reduced with the joint Arab action to the minimum, and began to focus on the interests of special regulations.

This is with regard suffering internally, but externally the regime Arab Regional is absent the biggest influence on international decisions because of the courtesies which were carried out at the expense of causes, which came courtesy and concessions as a result of being under full control of regional powers and international organizations of the United States of America and before the United Kingdom and its allies.

, the Arab system, both regional and internal mobility is witnessing a large and impressive, and as a result of internal pressure and external, and many of the challenges and rapid changes, which revealed the failure of Arab regimes in the management of political crises of internal and external. On the other hand all the Arab people's ambition and hope that the rise Arab regional system to a level that achieves the self-Arab, away from all self-interest, personal, and this requires hard work and fixed a bug within the system and within

the governing same absent democracy and human rights, and what happened in Tunisia sister of the projection of the regime, and was followed in Egypt, and the reaction of the Arab masses in most of the precincts is nothing but a clear and strong will to abandon the Libyan political system, if it amounts to a roiling torrent.

المقدمة

لم تعرف المنطقة العربية الاستقرار في أي حقبة من تاريخها الحديث. فبعد مرحلة طويلة من الحروب المتعاقبة والهزائم التي شهدتها عندما كانت تشكل حتى القرن العشرين جزءا من الإمبراطورية العثمانية، جاء عصر الاستعمار بأسمائه المختلفة من استيطان إلى وصاية وحماية أممية ليفتح صفحة جديدة في تاريخ الصراعات الشرق أوسطية , حيث ساهم الاستعمار في إخماد الثورات المتتالية وإحتلت حروب المقاومة العديدة والرد الاستعماري عليها الحقبة الاستعمارية بمجملها. ولم تنتهي هذه الحروب إلا بنيل الاستقلال وتكوين الدول الحديثة والجديدة، أي في الواقع بتكوين الخريطة الجيوسياسية الراهنة للعالم العربي. وهي الخريطة التي كانت قد رسمت في سياق التنافس على توزيع مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية، ولم يكن لها منطق آخر سوى تكريس مصالح هذه الدول ونفوذها.

ومن هنا، لم تكد الحقبة الاستقلالية تبدأ حتى أخذت ديناميكيات الصراع والتنافس التي حكمت تكوين الدول في الظهور والتحكم بسياسات وسلوك النخب الحاكمة الجديدة. وصارت النزاعات العربية العربية -السياسية منها والعسكرية- سمة رئيسة لعصر ما بعد الاستقلال.

وبقدر ما عكست هذه الصراعات روح التشاحن والغيرة التي شجعت عليها طبيعة النظام ما بعد الاستعماري الذي أقامته الدول الوصية السابقة، ساهمت أيضا ولا تزال في إعادة إنتاجه والإبقاء عليه.

يمر النظام العربي بلحظة سياسية بالغة الدقة من التمزق والتنافر وخلافات لأحصر لها بين مكوناته وأجزائه بسبب ما عاناه وما يعانيه الآن من الاضطرابات الداخلية التي تنهشه وتنهكه نتيجة عدم التلاحم بالعلاقات البينية وبالمشتركات الثقافية والتاريخية وغياب التفاعل بين هذه المكونات بحيث أصبح التركيز في السياسات والمصالح درجة غير مسبوقة , تقلص معها العمل العربي المشترك إلى الحدود الدنيا , وبدأ التركيز على مصلحة الأنظمة الخاصة.

هذا بالنسبة إلى مايعانيه داخليا , أما خارجيا فالنظام العربي الإقليمي يعد الغائب الأكبر عن التأثير في القرارات الدولية بسبب المجاملات التي كان يقوم بها على حساب قضاياه المصيرية والتي جاءت هذه المجاملات والتنازلات نتيجة لرضوخه التام للقوى الإقليمية والدولية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية ومن قبلها المملكة المتحدة وحلفائها .

هذا البحث يتناول موضوع النظام العربي الإقليمي وما يعانيه هذا النظام من أزمات وتعثرات داخلية وتدخلات خارجية تؤثر في أدائه وعمل أنظمته .

ويقوم على فرضية مفادها ان ازمة النظام الاقليمي العربي ناتجة عن عدم قدرة الانظمة العربية الحاكمة على ادارة الصراع الداخلي والسماح للتدخلات الخارجية على التاثيرفي قراراتها السياسية والاقتصادية بسبب تبعيتها لتلك الدول والقوى الخارجية المسيطرة على الساحة العالمية .

ويتضمن مبحثين :

المبحث الأول: أزمة النظام الإقليمي العربي.

المبحث الثاني : الإصلاحات الداخلية والتدخلات الخارجية في النظام الإقليمي العربي

المبحث الأول

ازمة النظام الإقليمي العربي

ويتضمن :

*** الازمة السياســــــــة .**
***الازمة الاقتصاديـــــــة .**
***الازمة الاجتماعيـــــــة .**

مفهوم النظام الإقليمي العربي :

إن المنطقة العربية تعتبر من أكثر المناطق في العالم المؤهلة لاكتساب صفة النظام الإقليمي، فمن الناحية السلوكية يمكن وصف المنطقة العربية بأنها نظام إقليمي، ترتبط الدول المختلفة في ظله ضمن تفاعلات متصارعة أو متعاونة. (حسيب علي الدين) و(جميل مطر) فمفهوم النظام الإقليمي العربي يشيرالى منظومة البلاد العربية من موريتانية إلي الخليج، والتي تربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في عديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية مع وجود تفاعلات بين أعضائه وإن كانت متفاوتة.

ومن هذا المفهوم فإن النظام الإقليمي العربي تنطبق عليه العناصر الثلاثة الرئيسة في تعريف النظام الإقليمي "هو مجموعة العلاقات المنسجمة و المتكاملة بين عدد من الدول المتجاورة في إقليم جغرافي محدد.

فمن الناحية الجغرافية، تمثل المنطقة العربية إقليما، ومن ناحية التماثل، تتمتع البلاد العربية بالعديد من عناصر التشابه التاريخية والاقتصادية الاجتماعية... وغيرها. من ناحية التفاعلات، فإن هذه المنطقة تشهد دفعا مستمرا وكثيفا للتفاعلات فيما بينها.
وعلى هذا، فإن مصطلح النظام الإقليمي العربي، يستخدم للدلالة علي ذلك الإقليم الذي يضم وحدات سياسية متماثلة ومتقاربة في النواحي الثقافية و الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات متعددة الأغراض والمضامين،أي أن مصطلح النظام الإقليمي العربي ليس إشارة إلي إقليم جغرافي فحسب وإنما يعكس المصطلح نفسه التوجهات السياسية ، نظاما يستند إلي تجانس ثقافي فريد ذي عمق حضاري.

ورغم هذا فقد رفض البعض فكرة وجود نظام عربي بالمعني المتعارف عليه لمفهوم النظام، وذلك في ضوء نقدهم لطبيعة الدول العربية، فمعظم الأقطار العربية في نظرهم ليست دولا بالمعنى الاجتماعي والسياسي الذي يميز الدولة في الغرب ، فهي اقرب ما تكون إلى السلطات أو الهيئات الحاكمة ، منها إلى الدولة
و هي في الغالب دول الأفراد والرؤساء والمشايخ والقبائل، وكذلك في رصدهم
لحالة الفوضى والتشتت والتبعثر بين الكيانات العربية، وعدم الانضباط في العلاقات
والتفاعلات السياسية بينها، هذا إلى جانب غياب آليات تحديد التوجهات وضبط
التفاعلات، وحل الصراعات بين الوحدات المكونة للنظام. واعترض آخرون على مفهوم النظام العربي، من زاوية أنه غامض، ويفتح المجال للخلط واللبس مع مفهوم النظام السياسي الوطني في هذا القطر أو ذاك ، لذلك اقترحت مفاهيم بديلة مثل منطقة الشرق الأوسط أو النظام الشرق أوسطي، الذي يبدو في الكتابات الغربية، وإصرار هذه الكتابات منذ الحرب العالمية الثانية علي استخدامه للدلالة على المنطقة العربية ، التي

تضم حسب مفهومهم _خليطا_ من القوميات والسلالات والأديان والشعوب واللغات ، والقاعدة في ذلك هي التعدد والتنوع , وليس الوحدة أو التماثل(١).

لذا نجد نشأة النظام الإقليمي العربي تختلف عن نشأة غيره من النظم الإقليمية في أكثر من مجال , النظام الإقليمي لم ينشأ فقط لان الدول السبع المستقلة سنة **١٩٤٥** قررت إنشاء (جامعة الدول العربية), أو ان هذه الدول المتجاورة تتشابه ثقافيا وسياسيا , وتتقارب في مراحل نموها وتطلعاتها , أو لأن التهديد الصهيوني فرض عليها التجمع والتفاعل , أو لان القوى الدولية المهينة آنذاك كانت تحبذ إنشاء منظمة إقليمية عربية .

الأزمات الراهنة التي يعاني منها النظام العربي.

يعاني الشرق الأوسط العديد من المشاكل والأزمات الداخلية والتي نتجت إما بفعل عوامل وصراعات داخلية مر بها وما زال جزء كبير منه يعاني منها , أو بفعل تدخلات خارجية عسكرية أو سياسية وحتى اقتصادية ويمكن أن نقول بأن تلك الأزمات هي السمة التي يتميز بها هذا الإقليم من غيره من الأقاليم الأخرى المحيطة به.
وبالرغم من اختفاء بعض تلك الصراعات التي حدثت في الوطن العربي أو توقفها فهذا لا يعني بالضرورة نهايتها وحلها . ووصول هذه المجتمعات إلى حالة من الاندماج المجتمعي في إطار قد يطلق عليه البعض المجتمع المدني قد يؤجل انفجار هذه الصراعات , إذ أن أسباب الصراعات العربية تعود لأسباب تاريخية وحضارية يعاني منها المجتمع العربي وما يحدث في العراق ولبنان والجزائر والسودان والصومال وغيرها من الدول في العالم العربي ما هي إلا أمثلة على ذلك , حيث تكشف المراجعة العلمية للواقع الراهن وتاريخ الصراعات العربية الداخلية أهم العوامل التي أدت دورا أساسيا في حدوث هذه الصراعات.

ومما يزيد الأمر سوءا هو أن المجتمع العربي يشعر بالإحباط والمرارة المتزايدين نتيجة إخفاقات أنظمتها العربية وهذا الإخفاق جاء نتيجة تصور هذه الأنظمة بأنها قادرة على فعل أي شيء من دون الرجوع إلى شعوبها وإنها قادرة عل حماية نفسها من أي مخاطر قد تعترضها , فهي وحسب ما تعتقده بعيدة كل البعد عن أي مساءلة سواء من شعوبها أو من المنظمات الدولية التي أسست لأجل محاسبة الأنظمة التي تمارس القمع والإذلال لشعوبها.

فضلا عن ذلك تصورت النخب العربية القطرية إنها ليست بحاجة إلى مراجعة الأسس التي قام عليها النظام السياسي الذي ترتكز عليه , لذلك هرب العديد منها من مشكلاته الداخلية , السياسية والاقتصادية , وانكفأ على نفسه ومن ثم أمعن في قمع شعوبه وعدم تلمس النقد الموضوعي للذات , وتلمس ذلك بوسائل جديدة تتماشى _ على الأقل _ مع الاتجاه الدولي الجديد(٢) .

لقد تصور الحكام العرب أنهم أقاموا أنظمة (شمولية وشبه شمولية) باتت مصدر قوتهم وبقائهم في السلطة من دون أي معارضة. وما إن انهارت الأسس التي
قامت عليها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية, حتى بدا جليا أن تلك الكيفية التي عليها أنظمة النخب العربية الحاكمة هي مصدر ضعفها. بمعنى آخر تعيش أنظمة الحكم العربية وهي التي قام عليها النظام الإقليمي العربي.

ولعل المتغيرات الدولية التي شهدتها الساحة الدولية في بداية العقد الأخير من القرن العشرين انهارت منظومة العلاقات الدولية التي كانت قائمة على القطبية الثنائية, كنتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتي وحلفائه الذين كانوا يشكلون احد القطبين الرئيسين الممسكين بلباب تلك المنظومة.

عند ذلك انكشفت الأسس التي كان يرتكز عليها النظام الإقليمي العربي المتكئ على أنظمة قطرية جوفاء , غير قادرة على الصمود أمام تحديات المستقبل . بدا هذا النظام عاجزا عن الوقوف أمام مخططات إعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة والعالم .. ومن ثم أصبح عاجزا حتى عن الدفاع عن وجوده أمام تلك القوى التي تتربص به وتنتظر الوقت المناسب لتدخل وتملأ الفراغ الذي خلفه النظام الإقليمي
العربي القائم على تلك الأسس (٣) .

كما يشهد إقليم الشرق الأوسط العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية , حتى أصبحت تلك الأزمات سمة تميز هذا الإقليم , فلن تخلو دولة من دول الإقليم من أزمة تستنزف عناصر القوة التي تميزها من غيرها من الدول , ومعظم الأزمات التي يشهدها إقليم الشرق , حيث تعمل مراكز الايحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية صباح مساء في تنفيذ مخططات مرسومة ومدروسة للسيطرة على الإقليم , عبر إنهاكه في صراعات داخلية واستنزاف طاقاته للسيطرة عليه وعلى ثرواته (٤) .

وفيما يأتي أهم الأزمات التي يعاني منها النظام الإقليمي العربي :

<u>أولا:</u>... الأزمة السياسية الراهنة للنظام العربي ونخبه الحاكمة

ان النظام العربي يمر بأزمة مستمرة متراكمة وكان إخفاقه في التعامل مع مرحلة الحرب الباردة سببا في زيادة الأزمة في مرحلة ما بعد هذه الحرب، وتبدو مظاهر الإخفاق العربي في عدد من المؤشرات مثل ضعف القاعدة التمثيلية للحكم، وضعف الطبقة السياسية، وتآكل روابط التماسك والانسجام السياسي، وعدم الاستقرار السياسي. وأما المنظمات الإقليمية التي تمثل الإطار المؤسسي للنظام الإقليمي العربي فإنها أيضا تقوم بدور محدود في تحديد مسار الأحداث والتطورات في الإقليم العربي.
وتتمثل هذه الأزمة في تغيير مجمل السياسات والمواقف والمفاهيم العربية , والانتقال من أرضية الاستقلال إلى التبعية الكاملة للقطب الأمريكي الأوحد .
لذلك عملت الدول الصناعية , وبوعي , على الاحتفاظ بتفوقها المطلق في الميادين التي تحكم السوق العالمية كلها , ومن ثم ترفض أية خطة ترمي إلى محاولة تعديل النظام الراهن لتقسيم العمل الدولي . فضلا عن ذلك تمارس الشركات الكبرى سياسة إفساد منظمة للنخب الاجتماعية الحاكمة في البلدان الأقل نموا, ومنها البلدان العربية , مما أدى إلى إفلاس عملية التطور الاقتصادي والتنمية في الوقت الراهن . لهذا السبب وأسباب أخرى غيرها لجأت هذه النخب عندما عجزت عن تحقيق أية تنمية , إلى (الخلاص بنفسها وترك الأغلبية الاجتماعية تعاني مصيرها وحدها لتفقد إيمانها الوطني شيئا فشيئا مع تزايد الضغوط الخارجية , وتتخلى عن حلم التنمية لصالح البحث المباشر عن تعظيم منافعها ومصالحها الخاصة) (٥).

فلو استعرضنا الأزمات والمواقف التي عانى طويلا منها وما زال يعاني النظام الإقليمي العربي , نرى أن قيام دولة (إسرائيل) عام ١٩٤٨ الأزمة الكبرى في إقليم

الشرق الأوسط , حيث يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي احد أهم الأسباب وراء ضعف وتشرذم الموقف العربي والإسلامي

أيضا تشكل أزمة الثقة وغياب الإرادة السياسية عند الأنظمة الحاكمة في الإقليم وتبعيتها السياسية والاقتصادية للرأسمالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية , وتجعل من إقليم الشرق الأوسط أرضية خصبة للتدخلات الإقليمية والدولية , عبر مااصطلحته كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة بـــــ (الفوضى الخلاقة)(٦).
ثم تأتي حزمة الملف النووي الإيراني والتي تظهر ازدواجية المعايير التي يتعامل بها الغرب , فهو لا يرى المفاعل النووي الإسرائيلي بديمونا , ولكنه يرى مفاعل بوشهر وغيره (كما افتعل الملف العراقي النووي والذي اظهر الغزو الأمريكي للعراق زيف الادعاءات الأمريكية وكذبها على الرأي العام العالمي وكسبها التأييد العالمي لغزو العراق).
ومن هنا فان الحالة العربية المليئة بالتعقيدات ظلت مرتبطة بعدة عوامل منها حالة التردي والتخلف الثقافي والفكري , وحالة استمرار للاستعمار الأجنبي وتدخله ونفوذه المسيطر على العالم العربي , وبالتالي فان ذلك بقي مرتبطا بعمليات مستمرة لهذا التدخل الغربي وما اقترنت به الخطوات الأمريكية الأخيرة في الغزو والاحتلال والخراب والفظائع , والحرب على الإرهاب كما تسميها ماهو إلا دليل على مايحصل في العالم العربي (٧).
وهكذا ستدخل المنطقة العربية في حقبة طويلة من الحروب العربية العربية المدمرة، وفي موازاتها وبسببها أيضا في الحروب العربية الخارجية مع إسرائيل والدول المجاورة وقوى التحالف الدولية الغربية.

وسيتفجر هذا النظام الإقليمي الذي صاغته القوى الاستعمارية التقليدية الفرنسية البريطانية في سياق إعدادها للإبقاء على نفوذها ومصالحها في حقبة ما بعد الاستقلال في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ليترك المنطقة من دون أي قاعدة للتعامل أو التعاون أو التفاهم أو الحوار، رغم مظاهر الحفاظ على المظهر وعلى الجامعة العربية التي أصبحت قوقعة فارغة ورغم تنامي خطابات الأخوة التي يرددها حكام الدول العربية في المناسبات وللمناسبات.
يترك انهيار النظام الإقليمي العربي التبعي المنطقة في حالة من الاضطراب والفوضى وزعزعة الاستقرار الشاملة في الوقت الذي لا يكف فيه وزنها عن الارتفاع في حساب الإستراتيجيات الدولية بسبب ثلاثة عوامل رئيسة:

١. تطور جيوسياسة الطاقة النفطية وتزايد أهمية نفط الخليج والشرق الأوسط بالنسبة للمستقبل، لما يمثله من احتياطيات مؤكدة وضآلة في تكاليف الإنتاج.
٢. ارتفاع وزن وقيمة إسرائيل ودعمها والارتباط بمصيرها في إستراتيجيات السياسات الداخلية والقومية للدول الكبرى وبشكل خاص الولايات المتحدة.
٣. الأزمة الجيوسياسية التي فتحتها نهاية الحرب الباردة وتحول العالم العربي والإسلامي إلى المسرح الرئيسي للصراع بين الكتل الكبرى على إعادة ترتيب المواقع الدولية وسعي جميع الأطراف القوية على حل مشاكلها على أراضيه وعلى حسابه (٨).

وبقدر ما عكست هذه الصراعات روح التشاحن والغيرة التي شجعت عليها طبيعة النظام ما بعد الاستعماري الذي أقامته الدول الوصية السابقة، ساهمت أيضا ولا تزال في إعادة إنتاجه والإبقاء عليه.
ورغم كل الجهود التي بذلت من قبل القوى الواعية العربية لإصلاحه وتغييره، استطاع هذا النظام أن يستمر ويحافظ على نفسه في مواجهة كل العواصف والتهديدات. وهو نظام قائم على ثلاث قواعد رئيسة: التفتيت الكبير للفضاءات الجيوسياسية أو تجزئة الإقليم، والتبعية للدول الكبرى، والتدخلات الأجنبية القوية وفي مقدمتها التدخل الدائم والجاثم على صدر المنطقة بأكملها، أي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .
ومنذ البداية كان هذا النظام العربي الحديث حاملا لتناقضات هيكلية ومنبعا لتناقضات متجددة لا حل لها وما كان من الممكن إلا أن تسير به نحو الانفجار: تناقضات بين مطلب السيادة للدولة ومطلب التعاون للوصول إلى تنمية إقليمية، وبين منطق الانتماء العربي الشامل الذي رسخته عقود الكفاح الطويلة ضد الحكم الاستعماري ومنطق الولاء الحصري للدولة الذي جعلته غيرة النخب الحاكمة أساسا لبناء وطنيات محلية ضيقة وغير فعالة. وقد شكلت الحرب التي شنتها قوات التحالف الدولي لنزع سلاح العراق منذ بداية ١٩٩٠ وما تبعها من حصار، ثم الحرب الثانية التي قادتها قوات التحالف الأميركية البريطانية من أجل تغيير النظام السياسي في البلاد والقضاء على حكم الرئيس صدام حسين.. شكلت التجليات الأولى لهذه السياسة الجديدة الدولية تجاه المنطقة، وأعني سياسة التدخل المباشر -بما في ذلك العسكري- لإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية وبقدر ما تشكل هذه السياسة اعترافا بانهيار النظام الإقليمي الذي وضعته هذه الدول نفسها عشية الاستقلال وبذلت جهودا مستمرة للاحتفاظ به، فإنها تؤكد خروج مصير المنطقة من بين أيدي شعوبها وفرض الوصاية عليها.

سياسة غربية جديدة:

ومهما كانت نتائج الحرب الراهنة التي تشنها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق فإن الغارات التي بدأت منذ ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٠٣ قد أسست لسياسة غربية جديدة تجاه المنطقة. ولن يكون تغيير الحكم العراقي سوى فاتحة عملية طويلة من التدخلات التي ستقود إلى انتزاع ملكية البلاد العربية من أيدي النخب المحلية السائدة بصورة تدريجية بانتظار تكوين نخب جديدة قادرة -في نظر الدول الكبرى المعنية بمصير المنطقة عن قرب- على حمل المسؤولية حسب الأسس والمعايير والمصالح الخاصة بهذه الدول وبالنظام العالمي الذي هي في صدد تشكيله أيضا اليوم.
وقد فتحت هذه العملية -وستفتح بالضرورة- الباب أمام حرب مواقع ونفوذ مستعرة بين هذه الدول الكبرى نفسها وفي مقدمها الدول الأوروبية القوية والولايات المتحدة الأميركية.
هل تنجح سياسة التدخل الخارجي في حل المسائل التي عجز عن حلها النظام الإقليمي التبعي المنهار، أي في إيجاد شروط الاستقرار والتعاون والتنمية الاقتصادية لشعوب المنطقة ومجتمعاتها؟ وهل يمكن للدول الكبرى التي أظهرت تباينا كبيرا في النظر إلى أسلوب معالجة المشاكل النابعة عن انهيار النظام الإقليمي العربي، أن تتوصل إلى تفاهم بشأن أسلوب العمل الجديد في المنطقة ووسائل تعزيز الاستقرار فيها والأمن لشعوبها، أم أن الأزمة المفتوحة ستقود إلى حرب باردة وساخنة دولية تجري هذه المرة على الأرض العربية ومن خلال فاعلين عرب أيضا مدعمين من قبل القوى الأجنبية؟
لكن ما هو أهم من ذلك هو: كيف سيكون رد النخب العربية الجديدة على هذا الوضع؟ وما هو دورها المحتمل في التأثير عليه؟ وبداية.. هل هذه النخب موجودة أم أنها لاتزال في زمن التكوين أو لايزال من الضروري العمل على تكوينها وتأهيلها؟ هذه هي الأسئلة المطروحة اليوم وما ينبغي البحث عن إجابات لها من قبل العرب جميعا.

ثانيا .... الأزمة الاقتصادية الراهنة للنظام العربي.

تندرج أغلب دول النظام الإقليمي العربي ضمن دول العلم الثالث، وهي بذلك تتصف بهيمنة اقتصادية ذيليه و تابعة لمركز السيطرة الرأسمالية، ومندمجة في توزيع العمل الدولي اللامتكافيء بشكل جعل العنصر الخارجي هو العنصر الدافع للمبادرات الاستثمار، والمتحكمة في التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية ، بحيث أصبح اقتصاد كل بلدقائما أساسا علي التخصص في إنتاج سلع تستجيب لطلب المركبات الإنتاجية والاستهلاكية للخارج وبخاصة الدول الرأسمالية .

لقد أخذت الدول العربية مثلها مثل الكثير من دول العالم الثالث بتبني مفهوم اقتصاد السوق , وبتطبيق توصيات الصندوق والبنك الدوليين في ميدان الاقتصاد . فقد طرح هذان المصرفان الدوليان قبل حوالي عشرين سنة من ألان برنامجا عرف باسم "برامج التثبيت والتكيف الهيكلي " أو ما عرف لدى بعض الدول :بـ " برامج التصحيح " وحدث كما نلمس في غياب الحياة الديمقراطية الصحيحة التي تعطي المؤسسات الشعبية حق المراقبة , وتم استبدال مؤسسات وشركات أفلست أو أخفقت بسبب عوامل السرقة وسوء الإدارة للمال العام , بقطاع خاص تسيطر عليه مافيات مالـــية ومضاربون مشبوهون . وباءت جميـــع المحاولات التي استهدفت خلـق مؤسسات اقتصادية إقليمية على طريق إيجاد تكتلات اقتصادية عربية شاملة , مثل مجلس التعاون العربي , والمجلس ألمغاربي ...بالفشل(٩).

ولم تجن الدول الفقيرة ومنها الدول العربية (على الرغم من امتلاكها ثروات لاتمتلكها الدول المتقدمة) خلال تنفيذ تلك البرامج على مدار العشرين سنة الأخيرة من القرن العشرين سوى نتائج سلبية , ولم تتوقف عند ذلك فحسب بل عجزت عن مواجهة تحديات التنمية وبالتالي قادت إلى تفاقم الديون الداخلية والخارجية والعجز عن تسديد الديون والفوائد المترتبة عن تلك الديون .

لقد تجلت أزمة النظام الإقليمي العربي من خلال تصور الحكام العرب أنهم أقاموا أنظمة (شمولية وشبه شمولية) باتت مصدر قوتهم وبقائهم بالسلطة من دون أي معارضة. وما أن انهارت الأسس التي قامت عليها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية , حتى بدا جليا إن تلك الكيفية التي قامت عليها أنظمة الحكم العربية وهي التي قام عليها النظام الإقليمي العربي , حالة أزمة أسماها برهان غليون " ازمة الدولة التحديثية التي قادت باسم التقدم والعقلانية والحرية والوطنية إلى عكس أهدافها بسبب الانحرافات الأصلية التي اتسم بها مفهومها والمصالح الاجتماعية التي توجه سياستها وعملها ...وعندما أصبحت الدولة دولة الحزب والطبقة والمصلحة الخاصة , وصارت وظيفتها تمكين اصطحاب المصالح والجماعات المسيطرة من احتكار الثروة والسلطة التي تسمح لهم في الاندماج وحدهم في الدورة الرأسمالية العالمية والحضارة , أصبحت تنتج عكس القيم الحديثة التي كانت في أصل شرعيتها "(١٠).
وباختصار تتمثل ابرز مظاهر الأزمة الاقتصادية في : تراجع وتائر النمو الاقتصادي وارتفاع حجم المديونية العامة الخارجية الى ما يزيد على المائة مليار دولار.

ثالثا .... الأزمة الاجتماعية الراهنة للنظام العربي.

تبدو أزمة المجتمع العربي التي سببها أن دولة هذا المجتمع لا تعيش زمن المدنية أو الحضارة بحكم إفلاس مشروعها التحديثي وبنيتها القائمة على الانغلاق الجزئي والتبعية أنها تزداد عمقا. واليوم نحن في بداية الألفية الثالثة لا توجد امة أو شعب من الشعوب يعيش حالة شك وتساؤل حول مستقبله مثلما الحال في مجتمعنا العربي على الرغم من انه يمتلك إرثا تاريخيا وحضريا ضخما .
لقد خلفت تلك الفترة الماضية من عمر الدولة العربية شريحة اجتماعية (بشكليها : التقليدي والحداثي) استحوذت على كل ثروات المنطقة الصناعية والزراعية والتجارية كما أنها سيطرت على السلطة السياسة (١١) .

وكنتاج للبنيات الاقتصادية يتميز التركيب الاجتماعي في غالب البلدان العربية , بالفوارق المجحفة وتسلط أقلية متخلفة فكريا على القدرات الاقتصادية , وإغراقها في فقر مدقع , يمكن لمسه من خلال الأوضاع المزرية التي تتخبط فيها الجماهير العريضة سواء في المدن أو الأرياف, وكذلك من خلال مأساوية أزمة السكن والصحة والتعليم والبطالة...

ومن هنا فأن العالم العربي بحاجة الى الرد على المشكلات المختلفة ' اي ان الإصلاح السياسي الاقتصادي الاجتماعي الثقافي العربي بحاجة للرد على ست مشكلات رئيسة هي :

أولا : أزمة النظام العربي , وابرز مظاهرها تضاؤل تأثير المشتركات التكوينية (التأريخ والثقافة والجغرافية) في الجمع والتوحيد , وعدم فعالية المشتركات المستجدة (المصالح والأخطار).

ثانيا : مسألة التدخل والنفوذ الأمريكي وحربه على الوجود السياسي والثقافي العربي - تحت اسم الحرب على الإرهاب . وهي حرب تدور وقائعها وأحداثها الظاهرة في العراق وفلسطين. لكنها تتجاوز في فعلها وتأثيراتها هذين البلدين, إلى سائر أنحاء الوطن العربي, والى ثقافة العرب وانتمائهم الديني والحضاري.

ثالثا : مسألة التنمية - وتتجلى خطورتها في العجز – بعد مرور عقدين على السير في المتغيرات الاقتصادية – عن تحقيق النمو المستدام , وعن اجتراح سياسات للنهوض والتقدم , والمشاركة في النظام الاقتصادي العالمي.

رابعا : مسألة الوطنية والقومية - وابرز مظاهرها العجز عن الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية , والعجز عن كبح جماح القوة الإسرائيلية المتعملقة وتهديدها لسائر الأنظمة العربية .

خامسا : مسألة الدولة والنظام - فبسبب جمود النظام السياسي العربي عند حدود السبعينيات من القرن العشرين المنقضي تتضاءل شرعية الأنظمة السياسية . وتتهدد فكرة الدولة في المجال العربي .(١٢).

سادسا: المسألة الفكرية والثقافية –
وابرز مظاهرها التراجع المعرفي , وتراجع الوعي بالعالم , وتضاؤل الإنتاج الثقافي النهضوي والمتقدم , وسيطرة أفكار الهوية وثقافتها الانعزالية (١٣).

وفي ضوء تفاقم هذه المشكلات الست, ماعدا عذر الحرص على الاستقرار قائما, كما لم يعد بالوسع انتظار المبادرات المثالية والكاملة, ولهذا تشتد الحاجة إلى التغيير, والتغيير السريع لاستيعاب تلك المشكلات وتجاوزها. وصحيح إن الثقة لا تتوافر بالأنظمة العربية نتيجة التجارب السابقة والحالية , ولكن من ناحية ثانية ليس بالمستطاع انتظار المبادرة الشاملة والكاملة التي تأتي بها جهات مبراة من الأمريكيين وغير الأمريكيين , فهناك تناقض عميق بين مقاصدنا ومقاصدهم , ومصالحنا ومصالحهم , ولا احسب مبادراتهم الديمقراطية إلا تغطية لحروبهم علينا , وحتى إن لم تكن كذلك , فنتائجها حتى الآن ما نراه في العراق وفلسطين وأفغانستان .
ونحن نعلم أن ماتقوله الأنظمة العربية وما تفعله لا يقل عن ذلك سلبية . والحق أن الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي مطلب ومصلحة لنا بغض النظر عما يقوله الأمريكيون وغير الأمريكيون .
إن الدولة بنظامها السياسي يمكنها آن تكون قوية وناجحة وصديقة لمواطنيها هي التي تستطيع التصدي للتحديات الكبرى الوطنية والقومية .

المبحث الثاني:

النظام الإقليمي العربي بين الإصلاحات الداخلية

والتدخلات الخارجية

***الإصلاحات الداخلية للنظام الإقليمي العربي .**
***التدخلات الخارجية للنظام الإقليمي العربي .**

***الإصلاحات الداخلية للنظام العربي الإقليمي**

يصنف النظام العربي الإقليمي بالغائب الأكبر ممثلا بإطاراته السياسية القيادية كالجامعة العربية ومجموع مجالسها المتعددة ومؤسسة القمة التي تم الاتفاق على انعقادها بشكل منتظم سنويا , وبقية مؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات المناطقية مثل : اتحاد دول الخليج العربي , والاتحاد ألمغاربي ...
وقد كان الافتراض أن النظام هو المسؤول الأول عن مصالح الأمة وأمنها وحجم مجالها الحيوي في العالم واستكشاف مستقبلها في ضوء المعطيات والمتغيرات الدولية .
وعلى الرغم من كل ما ذكرناه عن الأزمات التي مر بها النظام الإقليمي العربي وشعوبه وما عانته من تغييب لدورها ولوقت طويل إلا أن النظام الإقليمي العربي ادى أدوارا مهمة على صعيد المنطقة والعالم في النصف الثاني من القرن الماضي, من أبرزها الرد على هزيمة ١٩٦٧بحرب أكتوبر ١٩٧٣ وإظهار منظمة التحرير الفلسطينية إلى المسرح الدولي في قمة الرباط ١٩٧٤ وكذلك دوره وفي إنقاذ لبنان من أتون الحرب الاهلية من خلال وثيقة الطائف , كما لعب النظام الإقليمي العربي ادوارا" أخرى ربما تكون اقل أهمية ولكنها تؤكد جميعها انه قادر على امتلاك الإرادة وان يكون حاضرا وبقوة في مفاصل السياسة الدولية (١٣) .

لقد عكس ميثاق الجامعة العربية صورة النظام الإقليمي العربي, وطبيعة العلاقات بين الدول العربية المتمسكة بسيادتها الإقليمية من جهة وإصرارها على العمل العربي المشترك من جهة أخرى. فعلى الصعيد العملي شهد العمل العربي المشترك شبكة من العلاقات والاتفاقيات في مختلف جوانب الحياة وتشكيل عشرات المنظمات العربية تحت مظلة هذه الجامعة , إضافة إلى عشرات المنظمات غير الحكومية , لكن كل ذلك لم يمنع بقاء النظام الإقليمي العربي ضعيفا بل متخلفا تجاه ما يحدث في العالم من تطورات , حتى إن الأنظمة الإقليمية في العالم التي نشأت بعده ... سبقته وتقدمت عليه بالعديد من المنجزات لمناطقها ..بالمقابل وجدت الدول العربية أنها بحاجة لتعزيز نظامها الإقليمي والعمل على حل خلافاتها بآلية رفيعة المستوى ومؤثرة فظهرت مؤتمرات القمة العربية التي تمثل ملوك ورؤساء الدول.

إن الخلافات العربية والمنافسات فيما بين أقطاب هذه الأنظمة والمصالح المتضاربة والتأثيرات والتدخلات الخارجية في شؤون الدول العربية أثرت بشكل كبير في جر هذه المؤتمرات لإغراض لا تخدم النظام الإقليمي العربي وتطويره , وتحولت تلك المؤتمرات إلى منابر إعلامية لسياسة كل دولة أكثر مما هي مؤتمرات عمل وتعاون وتنسيق مشترك , وقد انعكست كل تلك الإشكاليات على النظام العربي وعلى أسلوب عمله,وعليه فان الاختلافات في الأنظمة العربية , واختلاف توجهاتها , وغياب الديمقراطية والتقلبات السياسية المستمرة في بعض الأنظمة وسيطرة القيادات العسكرية أو الأنظمة الشمولية , والتأثيرات الدولية جعلت الخلافات والصراعات , وحتى التآمر والتخندق في أكثر من محور , هي سمات بارزة في العمل السياسي العربي وفي النظام الإقليمي العربي حتى أنها لم تتفق على أسلوب إدارة الصراع العربي الإسرائيلي(١٤) .

كما آن النظام العربي الإقليمي لم يتعامل مع الاختلافات في التوجهات السياسية على أنها مجرد اختلافات في وجهات النظر , بل على سلوك يضر بمصالح الجماعة ككل , لذا لابد أن تكون المصالح العربية العليا فوق الجميع , لكن هذا الرأي الرسمي لم يكن له تأثير واقعي وفعلي , وظلت الخلافات العربية تكبر وتتوسع وتتضخم , وظهرت المحاور والاستقطابات .وأصبحت النظم العربية الحاكمة مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي أمام منعطف من التطور السياسي , وبخاصة بعد انهيار المشروع الوطني الذي كانت تحمله العديد من الحكومات العربية . وكانت ابرز مظاهر هذا المنعطف هي : تخلي هذه الحكومات عن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية , ومن ثم سحبت بنفسها شرعية وجودها على المستوى ليعيش حالة شك وتساؤل داخلي , إذ أن استلامها للسلطة منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي كان مبرره تنفيذ تلك البرامج التي لم تستطع للسلطات التي غرسها الاستعمار منذ مطلع القرن العشرين .
وبدل أن تحاول الدولة التي تدرك مخاطر هذا الشرخ الذي يفصلها عن المجتمع حماية نفسها عن طريق الحوار والتقرب من القوى الاجتماعية والسعي نحو الإصلاح , يدفعها الشك في إخلاص المجتمع وولائه والخوف منه إلى الدفاع عن نفسها من خلال مناهضته والوقوف ضده والفتك بقوى المعارضة .

واليوم ونحن في بداية الألفية الثالثة لا توجد امة أو شعب من الشعوب يعيش حالة شك وتساؤل حول مستقبله مثلما هو الحال في مجتمعنا العربي , على الرغم من انه يمتلك إرثا تاريخيا وحضاريا ضخما . إن مجتمعنا العربي من جديد يبدو انه دخل مرحلة انتقالية غير معروفة نتائجها النهائية (١٥).

وفي الحديث عن عملية الإصلاح العربي إنما يعني إعادة النظر في النظام الإقليمي برمته والذي يتطلب أن تكون عملية الإصلاح جذرية ووفق أسس جديدة تستجيب للمتغيرات الإقليمية والدولية , وقد جرت عدة محاولات لإصلاحه منذ أن تأسست الجامعة العربية , فقد شغلت عملية إصلاح الجامعة العربية مكانة متميزة لدى بعض الدول العربية ومعها مجموعة من أساتذة القانون الدولي بعد عدة سنوات من نشأتها . ففي ١٩ من شباط / فبراير سنة ١٩٤٨ تقدمت سوريا بمقترح مفاده منع الدول العربية الأعضاء في الجامعة من التفاوض أو التعاقد مع دول أجنبية الا بعد التفاوض مع الجامعة. لم ينل المقترح موافقة أعضاء الجامعة وفي ١٣ نيسان / ابريل من عام ١٩٥٠ وافق مجلس الجامعة العربية في دورته العادية الـ ١٢ على معاهدة الدفاع المشترك وملحقها العسكري و وكانت بمثابة نقلة نوعية في عمل الجامعة , إلا إن هذه المعاهدة لم تطبق ولا مرة واحدة . وفي عام ١٩٥٥ قدم أمين عام الجامعة العربية مقترحا من ثلاث فقرات, كان محتواه: إضافة فقرة جديدة إلى ميثاق الجامعة, تقرر بموجبها تكوين جمعية شعبية (برلمان). الفقرة الثانية من المقترح طلبت أن تكون قرارات مجلس الجامعة التي تقرها أغلبية الثلثين ملزمة لجميع أعضاء الجامعة , الفقرة الثالثة من المقترح طلبت من الأعضاء دعم معاهدة الدفاع المشترك ولم تتم الموافقة على المقترح , ولحد الآن لم يأخذ هذا المقترح طريقه نحو التطبيق . أما فيما يخص ميثاق الجامعة العربية فقد جرت محاولات عدة لتعديله . ففي عام ١٩٧٤ شكلت قمة الرباط لجنة لتعديله , على أن يعرض مشروع التعديل في القمة التالية , لكن الظروف والمتغيرات الجديدة أجبرت القمة العربية عام ١٩٧٦ على أن تناقش الحرب الأهلية اللبنانية وتلا القمة موضوع كامب ديفيد , فقمة بغداد عام ١٩٧٨ , وفقط في عام ١٩٧٩ في قمة تونس تم التأكيد على الإسراع بموضوع تعديل الميثاق . وبين مؤتمر القمة في عام ١٩٨٠ وقمة فاس عام ١٩٨٢ ومؤتمرات القمم التالية عام ١٩٨٥ , وعام ١٩٨٧ , وعام ١٩٨٨ لم تتم الإشارة الى قضية التعديل , حتى قمة عام ١٩٨٩ التي قررت إعادة النظر في مشروع تعديل الميثاق حتى يأتي "مستشرفا آفاقا جديدة , ومرسخا شمولية دور الجامعة في العمل العربي المشترك في دفع مسيرته ".

ومنذ اجتياح القوات العراقية للكويت في ٢ آب أغسطس ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٦ لم تنعقد مؤسسة القمة العربية , بسبب انهيار نظام الأمن الإقليمي , وما نتج عن ذلك الاجتياح من تداعيات سلبية على الوضع العربي عموما . وعندما انعقدت القمة العربية في سنة ١٩٩٦ وفي سنة ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ لم يكن مطلوب منها سوى محاولة إعادة الثقة بين الدول العربية, بوصفها أساس النظام العربي الذي تستند إليه الجامعة العربية (١٦).

إن تطور النظام الإقليمي العربي غير ممكن , ولا سيما في الوقت الراهن لأسباب تتعلق ببنية النظام العربي نفسه الذي ينطوي على تناقضات عدة , أبرزها :

- ان النظام العربي غير متماثل سواء" في شكل النظام السياسي أو في سياساته وعلاقاته الداخلية والخارجية .
- وجود التناقضات القطرية العربية والتداعيات المترتبة عن ذلك التناقض. فوجود الدولة القطرية انقض نظام الاستعمار وولد معها طبقة من الزعامات العربية التي ارتبطت مصالحها بهذا الوضع القطري , وهي غير مستعدة للتضحية بمصالحها من اجل وحدة النظام العربي , من جانب آخر أن هذا الوضع كان يغذي دولا خارجية لها مصلحة في بقاء الوضع العربي على ما هو عليه .
- استغلت حجة الإجماع العربي في اتخاذ القرارات بشكل سيئ . فقد أعطت هذه الثغرة في ميثاق الجامعة العربية بعض الدول الحق في رفض أي قرار لاينسجم مع سياساتها أو يتناقض مع مصالحها .

كان هذا من جانب الحكومات والأنظمة السياسية الحاكمة , أما على الجانب الآخر نرى ان الجماهير العربية قد أخذت منحى آخر تجلى في :

١. عودة الجماهير العربية إلى ساحة التفاعلات في مجال الصراع العربي الإسرائيلي والتضامن مع الانتفاضة وقضية العراق ولبنان حيث انسحبت إسرائيل من الجنوب بعد احتلال دام اثنين وعشرين سنة.
٢. تزايد دور وسائل الإعلام العربية العابرة للحدود وهي محطات التلفزيون الفضائية ومواقع الإنترنت، وقد لعبت هذه المؤسسات دورا عربيا عاما استعاد ما كانت تقوم به إذاعة صوت العرب من القاهرة في الخمسينات والستينات.
٣. محاولة تطوير مؤسسات النظام الإقليمي العربي، فقد اتخذت خطوات لعقد قمة عربية دورية ولتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

وشهدت أهم قضيتين في النظام الإقليمي العربي -وهما قضيتا فلسطين والعراق- تطورات مهمة، فقد اندلعت انتفاضة الأقصى وتطورت العلاقات العراقية العربية إيجابا، إذ زار رئيس الوزراء الأردني بغداد وجرت لقاءات على مستوى رفيع

بين القيادتين العراقية والسورية، وأظهرت دول الخليج قدرا من التعاطف مع المأساة التي يمر بها الشعب العراقي كما خففت لهجتها المتشددة تجاه النظام العراقي وشروط المصالحة معه (١٧).

إنّ الحكومات العربية التي تتصدر الجامعة، هي التي بحاجة إلى إصلاحات عميقة في أنظمتها السياسية وبناها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية، وهي التي تواجه مطالب متصاعدة من قبل شعوبها. فالمطلوب أولا أن تتجاوب أنظمة الحكم العربية مع مطالب الإصلاح الداخلية، وتعيد ترتيب بيتها على أسس ديمقراطية سليمة. فالجامعة هي جامعة حكومات عربية، وليست جامعة شعوب، وهي انعكاس صادق لأحوال هذه الحكومات وسياساتها، وبما أنّ جوهرها يقوم على الفساد والمحسوبية و "أهل الولاء" ومصادرة الحريات العامة وانتهاك حقوق الإنسان .

فقد بدأت تتبلور ملامح هذا النظام الإقليمي الجديد بشكل أكبر مع دعوة الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى في القمة العربية في (سرت) بتأسيس رابطة إقليمية للجوار العربي تجمع الدول العربية ودول الجوار الإقليمي. هذه الفكرة إن تحققت تضع النظام الإقليمي العربي أمام تحديات صعبة , فإما ان يكون على النظام الإقليمي العربي اعادة إصلاح نفسه بامتلاكه أدوات القوة والتنمية , وبالتالي يتعايش مع هذا النظام الإقليمي الجديد , ويكمل بعضهما الآخر. وإما بقاء النظام الإقليمي العربي على وضعه الحالي, في ظل استمرار تبلور ملامح النظام الإقليمي الجديد, فهذا يعني أنه سوف يكون من الصعب التحدث عن نظام اقليمي.

*** النظام العربي الإقليمي والتدخلات الخارجية**

يشكل إقليم الشرق الأوسط مطمعا استعماريا كبيرا كونه يضم اكبر مخزون من النفط والذي يشكل أساس الصناعة عند الدول الكبرى , إضافة إلى موقعه الاستراتيجي الهام , ورغبة ن تلك الدول في حماية الكيان الإسرائيلي , والذي يشكل بؤرة سرطانية في قلب الأمتين العربية والإسلامية ي ذلك التقليم .

حيث تعمل مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية صباح مساء في تنفيذ مخططات مرسومة ومدروسة للسيطرة على الإقليم عبر إنهاكه في صراعات داخلية واستنزاف طاقاته للسيطرة عليه وعلى ثرواته . وهناك ثلاث مرتكزات أساسية تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها الخارجية وهي (١٨):

١- التهديد العسكري (التلويح بالعصا).

٢- المساعدات الاقتصادية (التلويح بالجزرة).

٣- العمليات العسكرية(صناعة الأزمات).

يشكل قيام دولة (إسرائيل) عام ١٩٤٨ الأزمة الكبرى في إقليم الشرق الأوسط , حيث يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي احد أهم الأسباب وراء ضعف وهوان النظام العربي والإسلامي .

أيضا تشكل أزمة الثقة وغياب الإرادة السياسية عند الأنظمة العربية الحاكمة في الإقليم وتبعيتها السياسية والاقتصادية للرأسمالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية , باعثا" لجعل إقليم الشرق الأوسط أرضية خصبة للتدخلات الإقليمية والدولية , عبر ماصطلحته السيدة كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة بـ (الفوضى الخلاقة).

ثم تأتي أزمة الملف النووي الإيراني والتي تظهر ازدواجية المعايير التي يتعامل بها الغرب فهو لا يرى المفاعل النووي الإسرائيلي يديمونا , ولكنه يرى مفاعل بوشهر وغيره .

أيضا احتلال العراق تم عبر صناعة أزمة افتعلها السفير الأمريكي في بغداد عبر
الهمس في أذن الرئيس صدام حسين بأن دولة الكويت هي ارض عراقية وإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تمانع من سيطرة العراق عليها فسقط صدام حسين في الفخ الأمريكي واحتل الكويت , فوجدت الولايات المتحدة الأمريكية الذريعة الإنسانية التي تتذرع بها دائما , ولكن هدف الولايات المتحدة ليس الكويت ولا غيرها وإنما
تقسيم العراق, والسيطرة على ثرواته كون العراق هو آخر منطقة جغرافية ينضب منها النفط. كما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية من مصطلح الإرهاب الدولي بعد تفجيرات الحادي من سبتمبر, ذريعة للسيطرة على أفغانستان, وفعلت ذلك.

إن تدعيم أنظمة القهر والاستبداد والعنف الأعمى التي لا يمكن ضمان التهميش وتلك السيطرة والوصاية الخارجيتين إلا من هذا الدعم " في المدى المنظور سياسة أمريكا تفرض واقعا" عالميا" جديدا" على الأرض , إرادة جبارة ليس هنالك حدود لسيطرتها في عالم يتسابق على قيم الرأسمالية الذي قاتلت من أجله وصنعته العقلية الأمريكية . أما مسميات الحروب فالآلة الدعائية كفيلة بها ولا أسوأ من تشويه الفكرة الديمقراطية وتسويقها مزورة.

وكذلك نرى إن جميع الدلائل تشير إلى إن طريق الآلام هو الطريق الوحيد المفتوح , مع ما نشهده من تكالب الدول الكبرى على تقاسم مناطق النفوذ ذي الصفقات التجارية وخطب ود النخب الحاكمة الفاسدة وما نعانيه من تفاقم العنصرية في العلاقات الاجتماعية وتنامي الاعتقاد لدى الأوساط الرسمية والشعبية في عموم البلدان الصناعية بأطروحة وجود هوة ثقافية لا يمكن ردمها بين الإسلام والثقافة العصرية وبأن الحرب بين عالم الإسلام وعالم الغرب حتمية , سواء أسميناها حضارية أم همجية .

باختصار , لا يمكن للعالم العربي أن يفلت من كماشة عقيدة الحرب الوقائية التي أصبحت منهجا في التفكير الاستراتيجي الغربي , في أمريكا وغيرها , وبالرغم من مظاهر الشكلية واختلاف التفسير , ما لم ينجح العرب في إعادة طرح مسألة العنف على أسس مغايرة لتلك التي لا تزال مطروحة بها اليوم (١٩).

وتلعب أمريكا وأوروبا دورا , فهما تركّزان على تطويرات اقتصادية واجتماعية هامشية في كل بلد عربي على حِدة وتغفلان الموضوع الرئيسي، وهو حاجة هذه المنطقة إلى تطوير سوق عربي إقليمي كبير قادر على المنافسة والاستمرار في صِراع البقاء الاقتصادي الدولي، وهذه بالطبع، لم تكن صُدفة أو سقطة فكرية.

فأمريكا، وربما أوروبا أيضا، لا تزال تعتبِر التوحّد العربي، الخطر الاستراتيجي الرئيسي عليها، كما أنها لا تزال تطل على هذه الرّقعة الحضارية العريقة من العالم، بصفتها مجرّد كمّ جغرافي - بشري مُلقى على ضفّتيْ نهر التاريخ: الضفّة الأولى تحتوي على النفط، والضفة الثانية تعسكر فيها إسرائيل.

وبالتالي، كل ما هو مطلوب، غربيا، مند الشعوب العربية، هو مواصلة خِدمة صنابير النفط واستخدام أمواله لاستهلاك السِّلع الغربية، لا لتطوير التكنولوجيا والعلوم العربية، وأيضا قبول الحالة الإسرائيلية كامتداد للهيمنة الغربية في الشرق الأوسط.

أما بالنسبة إلى القِوى الإقليمية الإيرانية والتركية والإسرائيلية المتنافسة، فإن ما تريده أكثر وضوحاً:

- إيران تسعى إلى أمريْن في آن واحد : لعب دور الزّعامة الإسلامية في المشرق العربي والعالم عبر مدخل الصِّراع الإيديولوجي والأمني مع القوّة الإقليمية الإسرائيلية المُسيطرة , والتوصّل في الوقت نفسه إلى اتفاقات مع أمريكا، تضمن أمن نظامها ومجال نفوذها الحيوي.
- وتركيا، عبر فلسفة "العثمانية الجديدة"، تسعى هي الأخرى إلى استعادة نفوذها الإمبراطوري (وإن يكن غير الإمبريالي) في المنطقة العربية من جهة، وإلى استخدام هذا النفوذ كورقة تفاوض مع الغرب الأوروبي بوصفها بوّابة العالم الإسلامي ونَموذجه الاسلامي الديمقراطي .
- أما إسرائيل، فهي كانت ولا تزال تسعى لأن تكون القوّة الإقليمية الوحيدة المهيمنة على كل الشرق الأوسط الكبير(٢٠).

إن الإستراتيجية الرئيسة في النظام الدولي الجديد أحادي القطبية المتمثلة في سياسة الغرب الاستعمارية ومساهمته في نشوب العديد من النّزاعات الدّوليّة, الحروب والمتغيّرات التي انجرت منها, فبعد أن كانت الحروب تدوم قرونا" أضحت تدوم أعواما" قليلة وبطريقة معاصرة تفتقد أسبابا" حقيقيّة آنية بل لها مهام محدّدة, وصولا إلى الرّاهن التاريخي التدريجيّ الذي يمرّ عبر طريق النّزاعات المسلحة الإقليميّة .

إن النظام الإقليمي العربي يواجه اليوم تحديات جسيمة تستوجب إدراكها والعمل الجدي للتقليل من آثارها السلبية , وكذلك الاستفادة مما يمكن أن تنطوي عليه من

فرص لتوليد استجابة عربية ايجابية تجاه التطور الحاصل في النظم الإقليمية وفي

العلاقات الدولية. وعليه , يصعب إطلاق ديناميكية مضادة مؤثرة إن لم تكن ديناميكية ناضجة , تتعاطى مع التحديات بعقلانية في سياق التحرر الوطني الديمقراطي , وإعادة بناء الدول والمجتمعات العربية على قواعد احترام الكرامة

الإنسانية وسيادة القانون وحماية الضعفاء وحرية الرأي . وهكذا, يتضح أن النظام الإقليمي العربي لابد أن يستند إلى أنظمة سياسية عربية تنهي الاستبداد, وتجعل من الشعب وحده مصدرا للشرعية عبر انتخابات حرة ونزيهة ودورية, وتفرض التداول السلمي على السلطة وتضمن الحريات الفردية والعامة **(٢١)**.

فقد شكلت الحرب التي شنتها قوات التحالف الدولي لنزع سلاح العراق منذ بداية ١٩٩٠ وما تبعها من حصار، ثم الحرب الثانية التي قادتها قوات التحالف الأميركية البريطانية من أجل تغيير النظام السياسي في البلاد والقضاء على حكم الرئيس صدام حسين.. شكلت التجليات الأولى لهذه السياسة الجديدة الدولية تجاه المنطقة، وأعني سياسة التدخل المباشر - بما في ذلك التدخل العسكري- لإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية.

الخـاتـمـة

عانى النظام الإقليمي العربي منذ تأسيسه من ضعف كبير في بنيته الهيكلية ونظمه المتفككة التي لا يربطها ببعضها سوى الهوية التي حاول البعض منهم تغييبها وإبعادها عن محيطها العربي وفق ما تمليه عليه تبعيته الفكرية السياسية مقابل ضمان حمايته مصالحه الخاصة .

لذا نحن بحاجة إلى صياغة مفاهيم جديدة ووفق اطر تنظيمية تتناسب والمسؤوليات الملقاة على عاتقها والتي وجدت من اجلها , تلك المفاهيم التي تكتسب قوتها ومشروعيتها من مؤسسة القمة العربية , التي ينبغي لها أن تتفاعل مع الشعب

العربي بلغة واضحة وصريحة من اجل تحديد الأهداف التي طالما حلم بها الشعب العربي وتحديد ما هو مباح وما هو محظور في ظل الأوضاع الدولية الراهنة والمتغيرات الإقليمية والتي أفرزت متغيرات أساسية أهمها توسع نطاق تدخل المجتمع الدولي , خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية , في الشؤون الداخلية للدول وبحجج ومسميات عدة , أولها مكافحة الإرهاب , وحماية البيئة , وصولا الى الديمقراطية وحقوق الإنسان . وما حصل في العراق ولبنان واليمن وما حصل في أفغانستان إلا خير دليل على التدخل الدولي في الشؤون الداخلية لتلك الدول.

إن الأوضاع العربية الإقليمية إضافة إلى الموازين الدولية لم تعد تحتمل هفوات ومغامرات الحكومات العربية على حساب مصالح شعوبها ودون تقدير للعواقب والنتائج التي تتسبب بها تلك المغامرات والهفوات. وما نراه اليوم خير دليل على ذلك , فالنظام العربي بشقيه الإقليمي والداخلي يشهد حراكا كبيرا وملفتا , وذلك نتيجة للضغوط الداخلية والخارجية والعديد من التحديات والمتغيرات السريعة والذي كشف فشل النظم العربية في إدارة أزماتها السياسية الداخلية والخارجية . من جانب آخر الشعب العربي كله طموح وأمل بأن يرتقي النظام الإقليمي العربي إلى المستوى الذي يحقق فيه الذات العربية بعيدا عن كل المصالح الذاتية والشخصية وهذا يتطلب العمل الجاد وإصلاح الخلل في داخل هذا النظام وداخل الناظمة نفسها التي غابت عنها الديمقراطية وحقوق الإنسان , وما حصل في تونس الشقيقة من إسقاط للنظام الحاكم , وما تبعه في مصر , وردة الفعل للجماهير العربية في اغلب ساحاته (ليبيا , اليمن , سوريا) ما هو إلا دليل واضح وقوي على الإرادة الجماهيرية في التخلي عن أنظمتها الحاكمة إذا ما بلغ السيل الزبى .

من جانب اخر , ان دعوات الاصلاح التي باتت هي الصوت الواضح في اغلب الدول العربية التي جوبهت بالرفض من البعض الاخر تحتاج الى اقليمية عربية جديدة تعمل على التواصل مع النظام الدولي على اساس الشراكة العربية والدولية من اجل انجاح المساعي العربية والاقليمية والدولية لايصالها اهمية التاثيرالعربي ووزنه واهميته في النظام الدولي بتجريد وحيادية وموضوعية دون ان يكون هنا تحيز وابتعاد عن واقع الاصلاح العربي بكل مفاصله .

فالتغيير المفترض ان يحدث هو التغيير الايجابي والذي قصد منه التاثير بما يخدم العرب والدول الاقليمية ايضا لانهم يشعرون ويتاثرون بالواقع العربي ايجابيا وسلبا وبالتالي فان اي تاثير ايجابي سوف يخدم المنطقة العربية والنظام الاقليمي العربي ويخدم الدول للنظام الإقليمي العربي على أساس ان النظام الإقليمي العربي شانه شان أي نظام إقليمي دولي أخر كالاتحاد الأوروبي او الاتحاد الإفريقي له أساسيته ومبادئه وأهدافه التي تتصل ضمنا وصراحة بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في توفير وحفظ السلم والأمن الدوليين والابتعاد عن النزاعات وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وتحقيق اكبر قدر من التطور اتصالا بالواقع الدولي مع الحفظ على الخصوصية والمبادئ التي لاتتعارض مع واقعنا والتي تتصل بالواقع العربي من قريب او من بعيد .

لقد سعى العرب من خلال التنظيم الإقليمي العربي الى محاولة التوصل الى الاقليمية الدولية الجديدة وفرضية التأثير كانت ملازمة للواقع العربي من خلال محاولة العرب تعزيز دور الجامعة العربية وإصلاحها وهذا التنبه السريع هو من خلال أهمية الواقع العربي وتأثيره وتأثره لأهميته في النظام الدولي ، فالتأثير جاء بصورة طبيعية من خلال سعي العرب أنفسهم إلى الإصلاح دون أي تأثير سلبي فرضه النظام الدولي بل كان تأثيره ايجابيا واضحا من خلال الرؤية العربية المشتركة للتطور نحو الاقليمية الجديدة أي من خلال الدعوات العربية لإيجاد اقليمة عربية جديدة دون أن ينتظر العرب دعوات خارجية لهذا التغيير .

الهـوامـش

١- جريدة الوطن د. جهاد حمد , النظام العربي وصراعاته الداخلية , ,الأحد ٩ رجب ١٤٣١هـ ٢٠يونيو ٢٠١٠ . www.egypliangreens.com/docs/genral /index.php?eh=newhit&subjectid=58. 6/27/2010

٢- مهيوب غالب أحمد , الإصلاح الديمقراطي العربي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج ., المستقبل العربي , مركز دراسات الوطن العربي , العدد ٣١٤ , نيسان (ابريل) ٢٠٠٤/٢٠٠٥ , ص ١٤٧.

٣- المصدر نفسه , ص ١٤٨-١٤٩ .

٤- حسام الدجني , صناعة وإدارة الأزمات في الشرق الأوسط , الاثنين ٢٠٠٩/٩/١٢ , ص ١ , www.Doroob. Com

٥- مهيوب غالب أحمد , مصدر سابق , ص ١٥٠ .

٦- حسام الدجني , مصدر سابق . ص٢.

٧- د. جهاد حمد, مصدر سابق , ص ٥ .

٨- الجزيرة موبايل, - برهان غليون, نهاية النظام الإقليمي العربي **أحد ١٤٢٥/٨/١٧ هـ - الموافق ٢٠٠٤/١٠/٣ م (آخر تحديث) الساعة ٢٠:١٠ (مكة المكرمة)، ١٧:١٠**

٩- مهيوب غالب أحمد , العرب والعولمة ؛ مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل , مجلة المستقبل العربي , السنة ٢٣, العدد ٢٥٦ , حزيران / يونيو ٢٠٠٠, ص ٦٧.

١٠- برهان غليون , المحنة العربية ؛ الدولة ضد الأمة , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ١٩٩٣ , ص ٢١٥-٢١٦ .

١١- مهيوب غالب أحمد , الإصلاح الديمقراطي العربي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج ., مصدر سابق , ص ١٥٣-١٥٤ .
١٢- منتدى اشراقة الجزائر , كلية العلوم والتكنولوجيا , الدراسات الجامعية outMentoringBrothers.org to learn mor.
١٣- حسام الدجني , مصدر سابق . ص٢.
١٤- جريدة الصباح (شبكة الإعلام العراقية), د. هادي حسن عليوي , النظام الإقليمي العربي بين إشكاليات الواقع والمتغيرات في المنطقة , اسم الصفحة آفاق استراتيجيه , السبت , ٢٠٠٩/٣/٨ ,ص١ .
١٥- برهان غليون , مصدر سابق , ص ٢٥٣.
١٦- مهيوب غالب أحمد , الإصلاح الديمقراطي العربي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج ., مصدر سابق, ص ١٥٦-١٥٧.
١٧- الجزيرة موبايل , نهضة العرب : الاختلالات الداخلية والمشكلات الخارجية **www Mobil@aljazeera.net**

١٨- صحيفة دي برس , تيروز غانم ساتيك , Day press 24/11/2010
١٩- حسام الدجني ,مصدر سابق , ص ١.
٢٠- المصدر نفسه , ص ٢ .
٢١- وكالة رويترز الإخبارية , " ٣ قوى إقليمية قد ترث الرجل العربي المريض " www. Sweissinfo.ch/ara/front-, ٢٥فبراير ٢٠٠٩ ص ٥.
٢٢- الجزيرة موبايل, - برهان غليون, نهاية النظام الإقليمي العربي, مصدر سابق.

المصـــادر :

١- برهان غليون , المحنة العربية ؛ الدولة ضد الأمة , بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية , ١٩٩٣ .
٢- مهيوب غالب أحمد , الإصلاح الديمقراطي العربي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج ., المستقبل العربي , مركز دراسات الوطن العربي , العدد ٣١٤ , نيسان (ابريل) ٢٠٠٤/٢٠٠٥
٣- مهيوب غالب أحمد , العرب والعولمة ؛ مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل , مجلة المستقبل العربي , السنة ٢٣, العدد ٢٥٦ , حزيران / يونيو ٢٠٠٠

الصحف والانترنيت :

١- الجزيرة موبايل , نهضة العرب :الاختلالات الداخلية والمشكلات الخارجية , 2010.
٢- الجزيرة موبايل, - برهان غليون, نهاية النظام الإقليمي العربي **أحد ١٤٢٥/٨/١٧ هـ - الموافق ٢٠٠٤/١٠/٣ م (آخر تحديث) الساعة ٢٠:١٠ (مكة المكرمة)، ١٧:١٠ (غرينتش)**تيروز غانم ساتيك , صحيفة دي برس Day press 24/11/2010
٣- د . جهاد حمد , النظام العربي وصراعاته الداخلية ,جريدة الوطن ,الأحد ٩ رجب ١٤٣١هـ ٢٠يونيو ٢٠١٠ . www.egypliangreens.com/docs/genral /index.php?eh=newhit&subjectid=58. 6/27/2010
٤- حسام الدجني , صناعة وإدارة الأزمات في الشرق الأوسط , الاثنين ٢٠٠٩/٩/١٢ , ص ١ . www.Doroob. Com
٥- منتدى اشراقة الجزائر , كلية العلوم والتكنولوجيا , الدراسات الجامعية outMentoringBrothers.org to learn mor.
٦- عبد الله تركماني , تعثرات النظام العربي الإقليمي , صحيفة الوقت , العدد ٧٥٩ , الخميس ١٢ ربيع الأول ١٤٢٩هـ ٢٠مارس ٢٠٠٨, ص١.

٧- وكالة رويترز الإخبارية , " ٣ قوى إقليمية قد ترث الرجل العربي المريض ", ٢٥ فبراير ٢٠٠٩ ص ٥. www. Sweissinfo.ch/are/front-.us.html?cid=515314
٨- د. هادي حسن عليوي , النظام الإقليمي العربي بين إشكاليات الواقع والمتغيرات في المنطقة , جريدة الصباح (شبكة الإعلام العراقية), اسم الصفحة آفاق استراتيجيه , السبت , ٢٠٠٩/٣/٨ ,ص١.